

## الها



## اليوم صار للمرأة رأي وصارت لديها الإمكانية أن تقف وتتكلم

**عندما تعرف المرأة  
من تنتخب ستصل إلى  
حقوقها، ولو نظرنا اليوم  
إلى النواب المدافعين  
عن حقوق المرأة فسنجد  
بان أصابع يد واحدة قادرة  
على إحصائهم**



بالنسبة إلى مطر التي عايشت مراحل كثيرة من النضال أن «الجمعيات التي ولدت للنضال من أجل هذه الحقوق تغني كل واحدة على ليلاها، إذ لم تتوحد الجهود بعد، فصحیح أنه صارت هناك تحالفات، لكننا لم نستفد على نحو كاف من النقاط المشتركة التي يمكن أن نعمل على أساسها». هذا صعب. أما ما هو أصعب، فهو تشردم تلك الجهود. وهنا، تسال مطر السؤال الذي نسأله كلنا: ما الذي ستغيره 100 امرأة نزلن إلى الشارع؟ تقول على

أقر حق المرأة بالترشح والتصويت. صار ذلك العام مفصلاً. حصلت المرأة على «أول حقوقها»، تقول. لكنه، بقي حقاً صغيراً تحقق، مقارنة بحقوق أساسية وكثيرة تتطلب جهداً مضنياً. حقوق لم تسعفها السنوات الستون كي تنضج، ومنها وربما الأساس «مثلاً إقرار قانون انتخابي يأخذ بعين الاعتبار الكوتا النسائية وقانوناً مدنياً للأحوال الشخصية وحق الأم في منح جنسيتها لأطفالها وتحقيق المساواة الكاملة والمواطنة التامة، مش إنو المرأة تكون مواطنة ولكن أن تكون ابنة الوطن، تماماً كما الرجل...» والقائمة تطول. قد تكون هذه عينة، لكنها تبقى أقصى الأمنيات. يبقى السؤال: كم سنة تحتاج هذه الأمنيات كي تتحقق؟ تقول مطر «لو سئلت هذا السؤال في الخمسينات لكان الجواب أكثر من الستين، أما الآن، فقد صار بإمكاننا الاعتماد على وعي المرأة في هذا المجال وعلمها ومشاركتها بالعمل ونشاطاتها في الجمعيات التي تعني بحقوقها، فالمرأة اليوم صار لها رأياً وصارت لديها الإمكانية أن تقف وتتكلم ولهذا كلما تضافرت الجهود صار الوصول إلى الحقوق أسهل». مع ذلك، ليست الأمور بهذه البساطة، وإن كانت هذه «المرأة الواعية» موجودة، إلا أن ثمة عوائق كثيرة، لعل أبسطها

مجحف في «حق رئيسات أخريات». مع ذلك، قد لا يغير انزعاجها شيئاً في وعي الآخرين. وعندما نتحدث عن اللجنة سنهرع إلى ليندا مطر بلا قصد. فما الذي تقوله عن مسيرة حقوق المرأة التي رافقتها ستين عاماً؟

في عام 1925، ولدت ليندا مطر. لا تتذكر من تلك الطفولة إلا الأم شهاب التي رافقتها في مدرسة الناصرة. تمر ثمانية وعشرون عاماً، قبل أن تبدأ مطر بحياتها الفعلية كمرأة. كان ذلك في عام 1951، عندما «ترسخت في رأسي فكرة الإجحاف التي تتعرض لها المرأة، حينما وقفت متفرجة على الانتخابات النيابية في حينها، التي كانت تستثني المرأة من التصويت والترشح». وهي الفكرة التي ولدت في رأسها في عمر الثانية عشرة، إذ «دفعني الحاجة للعمل في معمل للجوارب ومن ثم معمل للحزير، ورأيت كيف تعامل المرأة انطلاقاً من دوام العمل إلى الراتب إلى النظرة الدونية لها».

في اليوم نفسه من الانتخابات النيابية، التقت مطر صدفة بفتاتين تحملان عريضة تنص على «حق المرأة بأن تُنتخب وتنتخب». يومها، وقعت العريضة وتعرفت على اللجنة من خلالها. وبعد فترة وجيزة، انتسبت إليها، ليتحقق أول انتصار للمرأة، شاركت فيه مطر، في عام 1953 «عندما

وربما، هذا هو الاختلاف بين لجنة حقوق المرأة اللبنانية وغيرها، وهي التي بدأت عملها منذ نشأتها عام 1947 لتكون المكان الذي ينص على «حق المرأة في أن تتعاطى القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية». أما الاختلاف الآخر، «فهو في توجه المرأة للعمل الوظيفي في الجمعيات، على عكس العمل التطوعي في اللجنة، وهنا الفارق بين التطوع والوظيفة، التي نلاحق فيها عقارب الساعة بانتظار انتهاء الدوام، وهذا يؤثر أيضاً في تحصيل الحقوق».

ليندا مطر التي عايشت اللجنة 60 عاماً تعرف أن المرأة لم تصل إلى الكمال. ينقصها الكثير. وثمة ما يضاعف هذا النقص: النظام الطائفي. وعندما «تعرف المرأة من تنتخب ستصل إلى حقوقها، ولو نظرنا اليوم إلى النواب المدافعين عن حقوق المرأة فسنجد بأن أصابع يد واحدة قادرة على إحصائهم».

ولهذا تسال ليندا مطر نفسها كل يوم السؤال نفسه: ما الذي حقته في ستين عاماً؟ وهو السؤال نفسه الذي يسألها إياه كثيرون، والذي تجيب عنه في كتابها بالقول «لا تسألوني ماذا حققت وماذا حققت اللجنة، اسألوا من بيدهم القوانين. نحن نطالب ولكن الأقدر على التغيير هم من يملكون القرار».

سبيل المثال «بنعمل دعوة بنزل 100 امرأة من شأن كل شيء، ان كان المطلب معيشياً أو حقوقياً أو اجتماعياً أو سياسياً، فإذا ما كنت نازلة بقوة ليضج فيك الإعلام، ما رح تقدري تغيري شي». هذا صعب، لكن ما هو أصعب من ذلك أن تترك «كل امرأة للتخطيط لحقوقها، وألا بعد الحق حقها لا حقنا». مع ذلك، ثمة أمل بالوصول إلى مكان ما. هو الأمل نفسه الذي «خرجنا به من الخمسينيات إلى هنا، ففي السابق لم تكن في جعبة المرأة أية حقوق، أما الآن، فيمكن القول إننا فعلنا شيئاً وإن كان ميزان النضالات لا يزال متفوقاً على ميزان ما تحقق». وما يمكن الحديث عنه هو وعي المرأة «فصحیح أن العقلية الذكورية لا تزال موجودة، لكن ما يعول عليه هو أن المرأة وعت لوجود تلك العقلية، ولم يعد ينقصها إلا الوعي للنضال الثقافي المبني على المصلحة العامة التي هي مصلحة المرأة والرجل كمواطنين متساويين». وهو وعي سياسي في الدرجة الأولى «لكوننا نعيش نتائج السياسة». وهنا، المأخذ على بعض الجمعيات التي تتعاطى السياسة وتطالب في الوقت نفسه بتعزيز وجود المرأة في البرلمان. فما الذي تعنيه تلك المعادلة؟ وما الذي ستفعله المرأة عندما تدخل البرلمان مثلاً؟

## أخبار

### زوج يقتل زوجته

أقدم ع.غ. على قتل زوجته أ.غ. في منزلها في بلدة بتاتر (قضاء عالية) أول من أمس. وبحسب التحقيقات الأولية، فإن الزوج دخل إلى المنزل ووجد زوجته مع جاره ط.غ. ما أثار غضبه، فتناول مسدسه، إلا أن الزوجة حاولت منعه وإيقافه، فضربها وأبعدها. في تلك الأثناء، حاول الجار الهرب، فلحقه الزوج وأطلق النار عليه وأصابه بجروح. حاولت الزوجة اللحاق بهما، فأطلق النار عليها وأرداها. وتجري التحقيقات بإشراف قاضي التحقيق في جبل لبنان رامي عبدالله. وبناءً على إشارته، صدرت مذكرة وجاهية بتوقيف كل من ع.غ. وط.غ. الأول بجرم القتل والثاني بجرم الزنا. وادّعى الزوج في إفادته أنه لدى دخوله إلى منزله فوجئ بزوجه في وضع حميم مع جاره، لكن الأخير أنكر ادعاءات الزوج، مدّعياً أنه دخل إلى منزل أ.غ. بحكم الجيرة، وأثناء وجوده في منزله أصيب بمغص في معدته، فاستأذن لاستخدام المرحاض، وحصل ما حصل.

### متعاقدو المهني في بعلبك - الهرمل يهدّدون بالتصعيد

هدّد متعاقدو التعليم المهني والتقني في منطقة بعلبك - الهرمل بـ«الاعتصام والإضراب»، إذا لم تتجاوب وزارة التربية مع مطلبهم المتمثل في «إعطاء الأولوية في التعاقد بالساعة للمتعاقدين القدامى كلما برزت الحاجة»، وهو ما نص عليه «التعميم الصادر عن وزير التربية رقم 2/2013». وأشارت اللجنة الممثلة للمتعاقدين في بيانها إلى «ضرورة إعادة النظر في قرار التعاقد مع أساتذة جدد في الاختصاصات كلها تقريباً، لأنه يؤثر على المستوى التربوي وأجور المتعاقدين جميعاً». وقال المتعاقدون إنهم «يعتمدون على تعاقدهم منذ أكثر من 15 عاماً، وأصبح من الصعب على غالبيتهم تأمين فرص عمل جديدة في أي مجال، في حين أن المتخرج حديثاً يبقى المجال أمامه أوسع لإيجاد فرصة العمل».

(الأخبار، وطنية)

Own it  
with  
**Pride**



Save more than \$5,000

Numbered "Limited Edition Lebanon" badge

**New 2014 Jeep Grand Cherokee**  
LIMITED EDITION "LEBANON"  
Grab this special "Independence Day" opportunity now!  
Only 30 units with additional and exclusive features are available.

**Jeep**

DORA: 01 877 222  
CHIYAH: 01 555 861

tgf GARGOUR AUTOMOTIVE CO. S.A.L.  
The Only Authorized Distributor

f /jeep Lebanon